



الأملاك الموهوبة لسلالة الصلحاء**



إن مجموع المجال المغربي كانت تغطيه شبكة مكثفة من الأماكن المقدسة والأبسط من بينها كانت جامدة: ينابيع، أشجار، أحجار... وفي كل مكان، كانت قبور أولياء غير معروفة النسب تجذب إليها طقوسا مبلورة أكثر أو أقل. وقد كان تكاثرها يمثل إرثا بعيدا لانتشار الصوفية ابتداء من القرن الثاني عشر، وللموجة الكبرى لظاهرة الشرف(ق 15-ق17) التي كانت قد أضفت عمليا على الشرفاء كل أشكال المشروعية وعلى عكس ما يعتقد غالبا، فإن الاعتراف بالطابع المقدس للحماة المتوفون كان لا ينتقل آليا إلى سلالاتهم، فكثير من الشرفاء أو ({المرابطين} المنحدرين من أولياء) كانوا يعيشون محاطين فقط باحترام مبهم، وفي بعض الأحيان دون أدنى امتياز داخل دواويرهم. ولقد كان يطلب من الأحياء وظائف

---

* أستاذ باحث بكلية الآداب عين الشق- الدار البيضاء

** المقال مأخوذ من كتاب: Nicolas Michel : Une économie de subsustances, le Maroc précolonial V I , le Caire, IFAO 1997 PP342-364.

محددة كانت بركة أولئك الشرفاء تتحق من خلالها ويتم الاعتراف بها: والبركة كان يمكنها أن تزول(1). لقد كانت فعالية "بركتهم" بالأحرى، هي التي تضمن رفاه بيوت الصلحاء، التي كانت مراكز تعليم أو ممارسات صوفية تدعى زوايا. على أن هذه الزوايا كان يمكنها أن تتخذ طابعا دنيويا وتتصرف إلى إدارة الأملاك التي راكمت بفعل إشعاعها. فتشكيل هذه الأملاك هو الذي يهمنا هنا، من حيث انه كان يتوقف بشكل وثيق على الموقف السياسي للزوايا تجاه المجتمع الذي انغرست فيه، وفي معظم الجهات، تجاه المخزن.

إن هذا الموقف كان قد وصف بأشكال متنوعة من لدن المؤرخين، الذين غالبا ما حاولوا تعميم الحالات المميزة التي كانوا يدرسونها(2). فلنسلم، كشيء مكتسب ، بأن الأولياء كانوا يقيمون في جماعات بدوية كغرباء خيرين، وبأن كلامهم لم يكن يهدف صراحة إلى أخذ موقف في الخلافات المحلية، وإنما إلى وضع حكمتهم تحت تصرف الجميع، سواء من اجل لعب دور تحكيمي في الصراعات بين المجموعات أو لأجل لعب دور الوسطاء أمام الأقوياء. ولقد كانت هذه الوظائف تتراكب فيما بينها حسب الحالات المحلية، وعندما يثبت الولي مهارته، فإن سلطته كانت دافعا للساكنة في أن تلجأ إليه كحكم أو وسيط. فبعض الزوايا الطموحة، كالتهامية بوزان أو الناصرية بتمغروت، كانت تنزع إلى التوسع على حساب مناطق جغرافية متزايدة، بالإكثار من مريديها. وحينئذ فإنها تسقط تحت سلطة المخزن، الذي كان يتوفر على آلاف الوسائل لتشجيعها أو احتوائها، بادء بالتدخل في مسألة تعيين شيخها. غير أن هذه الحالات المثيرة كانت تخفي المصير البسيط لمئات عائلات الصلاح ذات الوجود المحلي. وأيا كانت درجة الأهمية التي اتخذتها الظاهرة، فإن الثروة المادية لهذه العائلات كانت تتشكل بالاعتراف بدورها الاجتماعي . لقد كان هذا الدور يضعها في وضع مثالي يمكنها من احتواء بنيات الدفاع عن الملكية في القبيلة.

أنماط التعرف المادي على البركة

كانت ثروة وال ما تبدأ في التشكل على هذا النحو: تؤدى عن خدمة معينة هبة معينة، وطلب خدمة معينة كان يدعم بنفس الطريقة، وعندما كان وضعه يصير أكثر استقرارا، فإن الهبات كانت تخضع لتنظيم أكبر. فإما أنها كانت تدفع في وقت محدد، وإما أنها كانت تتلقى أثناء "زيارات"، والاتصال والتحكيم. ولقد كان مقدارها منتظما، وكان يتخذ بشكل عام صورة دفع عيني، لم يكن يقصى مع ذلك أي شكل آخر من العطاء الذي كان يتجلى فيه بكيفية أفضل الكرم الفردي. ولقد كانت هذه الإتاوات تشكل الجزء الحي من الأملاك، وكانت ترسم حول الزوايا تجمعات ولاء متشابهة في غالب الأحيان. ففي منتصف القرن العشرين مثلا، كان آيت أوبيال وهي قبيلة من قبائل آيت واويزغت جنوب جبل سروا، يوزعون هداياهم، التي

كانوا يضعونها قبل ذلك في المخازن{أغادير}، بين الزاوية المجـــاورة لـــهم إيمـــي نتاتلت التي كانت تتلقى النصف، وبين سبع عائلات من الأولياء أكثر أو أقل قربـــا من بعضها، بما فيها تامغروت(الزاوية الناصرية)(3) . وعند رهونة {جبالة الغـــرب} كانت ثلاث فخدات ترسل هي ذاتها، عشية الحماية، كل زكاتـــها وعشـــورها إلـــى زاوية وزان، وكانت فخدتان أخريتان تدفعان القسم الأكبر للشرفاء البقـــاليين الذيـــن كانوا يأتون في "زيارات"، فيما يذهب الباقي إلى وزان، فضلا عـــن انـــهم كـــانوا ينفقون بهبات شخصية على زاوية ولي محلي(4). وبطبيعة الحال، فإن حول الزوايـا الأقوى كانت ترسم دوائر الإتاوات الأكثر اتساعا. وهكذا، ففـــي عـــام 1883 كتـــب الفيكونت دوفوكو يقول عن الزاوية الشرقاوية لأبي الجعد {تادلة}: " كل سنة، كـــانت القبائل المجاورة تأتي، الواحدة تلو الأخرى، فخدة فخدة، لتتلقى بركة السيد(الشـــيخ) وتقدم له جزيتها. ولقد كانت هذه الجزية المنتظمة تعطى له من كـــل قبـــائل تادلـــة ومن كل الشاوية تقريبا، ومن بعض فخدات آيت سرى، ومـــن قســـم صغـــير مـــن أشقرن"(5)، وهي قبائل من الأطلس الكبير المطل على تادلة.وفي معظـــم الأوقـــات كان مقدار هذه الإتاوات ما دون عشر المحاصيل بكثير. ففي سنة 1905 مثلا، كـــان آيت عطا لوادي درعة يدفعون ك "زيارة" لشرفاء تمصلحت خروفا واحدا عن كـــل قطيع من مائة رأس، و 1/30 من الحبوب، وثمن الحناء {التي كانت تشكل الزراعـــة التجارية الرئيسية للواحة}، ومثقال(0.5 فرنك) عن كل مولود، وعن كـــل حصـــان يشترى" (6). وفي سنة 962/1555 كان ولي مؤسس لزاوية تمروت (آيت واويزغـــت جنوب-غرب جبل سروا) قد حدد مقدار "زيارته" في نعجة عن كل مائة رأس مـــن الغنم، وجرة عسل عن كل خلية، و 1/160 من محاصيل الزرع، والقمح، والـــذرى والزيتون، والجوز، واللوز، والزبيب (7).

ولقد كانت هذه الإتاوات تصل إلى مقادير خيالية عندما كانت تجمـــع علـــى مستوى عدد كبير من الأفراد. ففي سنوات الخمسينات، تمكن جاك بيرك بدقة مـــن تحديد المبلغ الإجمالي للعائدات السنوية المنتظمة للاعزيزة ولية سكســـاوة، ضمـــن مجال يسكنه 45 ألف نسمة كالتالي : 67.4 قنطارا من الشعير، 28.5 من الـــذرى، 58 كيلو غراما من الزبدة، 21750 جوزة، 106 خروفا، ومن 6 إلى 8 أبقار، ولـــم يكـــن مزارها أبدا في زمانها يعرف أي تراجع(8). ودون الحديث عن هدايا أخـــرى ذات مبلغ أكثر عشر مرات حسب جاك بيرك، فإن هذا العشور كان يعادل ما يمكن مـــن العيش أربعين شخصا. ومع زاوية أبي الجعد، في قلب تادلة، فإننا نغير المقيـــاس: فدوفوكو الذي مر بها يوم 6 شتنبر 1883، أشار إلى أن هدايا القمح، التي قدمت يـــوم السوق بلغت يوم 30 غشت 200 حمولة جمل، ويوم 23 غشـــت 400 حمولـــة(9) ، أي بلغت بكيفية إجمالية 1500 قنطار، "أضف إلى ذلك أنه تم تقديم هبات كبـــيرة مـــن المال والماشية، والخيول". ولقد كانت الوفرة تتبع غالبا فترة الحصاد، فالزاوية كـــان بإمكانها، بهذه الهبات من القمح وحدها، والتي كان يمكن جمعها في ظرف أسبوعين

فقط، أن تطعم لمدة عام كامل ما يقرب من ألف شخص. والواقع أن المزارات الكبرى كان لها طابع ضيعات كبرى: ففي سنة 1847، حسب بوميي، كانت تمغروت وهي موقع الزاوية الناصرية، عبارة عن قصر كبير مسور يأوي "ما يناهز 2500 نسمة أغلبهم كان من العلماء والطلبة، كانوا يعيشون من الهدايا والزيارات التي كان المؤمنون البرابرة وغيرهم يقدمونها كل يوم"(10) . ولقد كانت المجموعة التي تعيش على مداخيل "البركة" تنزع إلى الاتساع في ذات الوقت كهؤلاء الآخرين: فتعدد الزوجات كان يكثر بسرعة من أخلاف الأولياء، الذين يستقطبون بدورهم أتباعا للزاوية، وطلبة للتعلم بها، ولاجئين يأوون حرم الولي وخداما ، وعبيدا وبكيفية دائمة جمع من الحجاج كانت تجب إعالتهم. ولقد كان الولي من جهته يستقبل ويعطي في الآن معا، وكان كرمه بلا حدود لا ينضب(11) . ولقد كانت هذه الوفرة تؤثر حتى على الزوايا ذات الأهمية المتوسطة. وهكذا كانت زاوية سيدي محمد أو يعقوب في وسط الأطلس المتوسط" تتوفر على 166 كانونا منها 116 لذرية سيدي محمد وحدها"، وكانت تعيل 150 تلميذا في مدرستيها(12) . أما أعضاء سلالة الولي فلقد كانوا يوزعون بينهم محصول التبرك بجدهم كأي مدخول غير قابل للقسمة. ولقد لاحظ جاك بيرك، بأن الحقوق على هذا المحصول في سكساوة، كانت تورث، وتباع، وترهن كأي شيء آخر(13) . غير أن هذه الأعداد الهائلة من الناس كانت قد بدأت تصير عبئا مكلفا بالنسبة للزوايا على عهد انحطاطها كزاوية مريميمة جنوب تيسنت، بين جبل "باني" و"معدروادي درعة" التي سجل دوفوكو أثناء زيارته لها في دجنبر 1883، شكاوي شيخها: أن الهدايا الفردية ضعيفة، وأن الأساسي في المداخيل يأتي من "زيارات" الشيخ وابنيه الكبيرين في درعة، والسوس الأطلس، والقبائل المجاورة وأن هذه الهدايا والزيارات في معظمها عينية، وأنها تلتهم بسرعة من طرف "عدد لا يحصى" من الآباء والخمسة عشر أو العشرين ضيفا في كل يوم، الذين يطعمون كلهم على حساب الزاوية"(14) . ولذلك فمن أجل تفادي الانهيار، كان ينبغي على الزوايا أن تبحث على حيازة أملاك دائمة.

لقد كانت أبسط وسيلة هي أن تشترى هذه الأملاك، ولكن الأمر لم يكن في متناول اليد إلا في المناطق التي كان فيها بيع الأملاك العقارية إجراء مقبول وعادي "سوس بشكل رئيسي والواحات ما قبل الصحراوية. فبهذه الكيفية، خصوصا تمكنت زاوية ايليغ (سيدي احمد أو موسى) في سوس الأقصى، ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر من إعادة تكوين ثروة دمرها العلويون الأوائل في 1670: فالمال الذي استثمرته في العقار كان يأتي أساسا من تجارة القوافل الصحراوية. وتشير الألواح المحفوظة للزاوية، والتي درسها بول باسكون، بين 1202 و 1288 هـ/أكتوبر 1787-مارس 1872، إلى 190 عملية عقارية تخص الأرض وحقوق الماء، بمبلغ إجمالي يعادل 529 كيلو غراما من الفضة{ما يقارب 106000 فرنك}(15)

ولقد كانت هذه العمليات أيسر في زمن أزمات التموين. ففي أبريل 1886، كان ابـــن شريف تازروالت، وقد أبلغ بأن باعقيلة، وهي قبيلة مجاورة، كانوا قد طلبوا مقابلـــة السلطان الذي كان في محلة في سوس، يبرر موقفه أمام الســـلطان كالتـــالي: "لقـــد شرع بعض هؤلاء أثناء سنوات المجاعة السابقة(1878-1883)، وقـــد أخـــذ منـــهم الجوع مبلغه، في بيع ممتلكاتهم بثمن بخس، ككل الناس، وقد قلت لهم:إن من يريـــد أن يبيع ما يملك فليبعه لي، ثم بدأوا في تفويت ممتلكاتهم إلي بأثمان مرتفعـــة، والآن يزعمون أنهم لم يوافقوا على ذلك"(16) . والواقع أن كرونولوجيا حيـــازات الزاويـــة تظهر متمركزة حول أسوأ السنوات الفلاحيـــة: 1812-1813- 1823 -1825-1837-1840(سنوات عديدة من الجفاف والجراد)، 1846-1847(الجراد)، 1849-1851(القحط ثم المجاعة في سوس)(17).

والواقع أنه إذا كانت مشتريات إيليغ تبدو خاضعة لمنطق التراكم العقـــاري فإنه غالبا، وخصوصا في المناطق التي كانت فيها مثل هذه العمليات نادرة، ما كـــان يجب بالأحرى أن تؤول المبيعات بأثمان رمزية كهبات مقنعة. ففي يونيو-يوليـــوز 1869 مثلا، باع أخوان، في "العونات"(دكالة)، "زوجة " لشيخ الزاويـــة التونســـية ب 80 أوقية (أي 10.8 فرنكات)(18)، وفي يوليوز 1869، كان هكتار الشعير فـــي الـــدار البيضاء، يساوي 8 فرنكات، إنه لا يمكننا أن نفكر بشكل معقول بان هذين الأخويـــن قد رهنا أرضهما لاستبدالها فقط بكمية من الحبوب قادرة على إعالتهما وأســـرتيهما لأسابيع معدودة. وفي منطقة أخرى، الريف المتوسطي، تكلمت قرويـــة اســـتجوبت عام 1968-1969 حول زاوية سنادا، وهي تابعة لوزان، وكانت قـــد أسســـت ســـنة 1792/1206، على النحو التالي: "مثلا أنا، إذا مات كل أفراد أسرتي، فسأبقى وحيـــدة ولو كانت لي أرض لذهبت عند الشرفاء وأعطيتهم إياها، وهكذا سيتكلفون بي إلـــى آخر حياتي،:أكل، وكسوة وحماية. لقد كانت الأمور جدية. وهذا كله بعقـــد واضـــح صريح. ولقد كان هذا يسمى "صدقة" (كذا). هكـــذا "تمكنـــوا" مـــن دخـــول هـــذه الأراضي"(19) . وتفسر هذه الشهادة القيمة الممنوحة للعقد الذي ينقل ملكية شـــخص معين إلى سلالة ولي، وهو عقد كان يربط هذه السلالة بواجب حماية المانح ماديـــا ومعـــنويا(20) . ولعل هذه المـــمارسة تستحق أن تقارن بممارسة الـــرعاية التي كان الفلاحون، في العصر الوسيط الأعـــلى الأوربـــي، يـــفوتون بواســـطتها ملكيـــة أراضيهم لسيد قوي بغاية الـــتمتع بحمايته، في مقابل حق التمتع بهذه الأرض بصفة "عارضة" انتقالية(21) .

لقد كانت الهبات والأعطيات تشكل، بالنسبة للزوايـــا، الوســـيلة الرئيســـية لتكوين الثروة العقارية. ولقد كانت تلك الهبات تتخذ في بعض الأحيان طابعا مذهـــلا يلفت النظر، يتوج حظوة استثنائية. وهكذا، فبعد تدمير أبي الجعد في فـــبراير 1786 على يد "محلة" السلطان، ظل شيخ الزاوية الشرقاوية، سيدي العربي، في المنفى فـــي بزو قريبا من دمنات. ولقد تلقى بها كهبة 29 ملكا شاسعا، لا زالت حتى اليوم فـــي

أيدي أخلافه(22) . ولقد بين عبد الرحمان المودن كيف أن الشرفاء والزوايا، في الحياينة، كانوا يندمحون شيئا فشيئا في قلب التجمعات القروية: فالدوار أو الفخدة المستقبلة كانت تمنحهم أرضا، وكان سكانها يعملون عليها بأنفسهم ب "التويزة" في حين كانت الهبات بعد ذلك تأتي في أشكال مختلفة. ولقد كانت العادة أن يصحب كل طلب تحكيم أو توسط بهدية ما. على هذا النحو بدأ في القرن التاسع عشر، شريف من زاوية وزان وكان يدعى عبد الجليل بوزملان، وقد كان يحمي حياينة الجنوب ضد آيت اوراين، في حيازة قطع من الأرض في مقابل الضمانة التي كان يقدمها لسندات الملكية التي كانت تودع لديه. وهكذا انتهى إلى امتلاك عشر أزواج من البغال(23)، وفي نفس الفترة تقريبا، كان لزاوية سنادا، في الريف، حق الاستيلاء على أراضي المجرمين الفارين، ولو كلفهم ذلك أن يدفعوا ثمن الدم{الدية} لأسر الضحايا. ولقد منحتها قبيلة بني بوفراح، التي كانت تقيم على ارضها، شريطا من الأراضي يخترق عموديا الوادي الذي يشكلها، والذي يضم أربعة قرى(24) . ولقد لوحظ عند الحياينة بأن الأملاك المشكلة على هذا النحو كانت مركزة على الأراضي غير الصالحة، أي الأعماق المعرضة للفيضان، والأراضي ذات التكوين الطباشيري(25) : لقد كانت هذه الأملاك إذن تتطور على هامش الهضاب القريبة نسبيا للحياينة، وتتطلب عملية إنعاش وإحياء .

لقد كان يمكن للسلطان أن يكتفي بالتعامل مع الزوايا كفرد بسيط، ولكن كانت له وسائل أخرى، خصوصا في "بلاد المخزن"، لإثارة الرغبة في الحصول على تفضيلاته. لقد كان المغرب بلاد الامتيازات، وكان المخزن يستعملها بشكل واسع جدا. فبواسطة "ظهير التوقير والاحترام" كان يعفى من الضرائب السلالات الشريفة والولية. فلقد كان يمنح التمتع ببعض مداخيله: في هذا الإطار مثلا، تلقى سيدي عبد السلام البقالي، مفضل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان(1873/1859)، من هذا السلطان تنازلا عن حق الصيد في وادي اللكوس ورافديه، وعن حق العبور على نفس النهر(26) . ولقد تلقى فرع من الزاوية الناصرية لتمغروت، أقيم على مخروط وادي تساوت(السراغنة)، دورة ماء لنصف يوم كل جمعة على الساقية السلطانية التي بنيت في سنوات 1830(27) . ولعل التنازلات المهمة كانت تنصب على ما أسمته العادة ب "العزيب"(أي الأملاك الشاسعة). فمنذ ما قبل الحماية، كانت هذه التنازلات معروفة لدى الملاحظين الفرنسيين، لأنها كانت تشكل أساس حيازات دار وزان التي كان رئيسها، "الشريف البركة" الحاج عبد السلام العربي، قد صار في يناير 1884 أكبر المحميين الفرنسيين (28) . إن الشكل الأكثر تواترا للعزيب كان ينصب على الضرائب الشرعية(العشر والزكاة) و" الهدية"، أي "كل إتاوة السيادة " حسب التعبير الموفق لميشو بلير و سالمون (29) ، فالمخزن كان ينقل هذه الإتاوات بواسطة ظهير إلى الزاوية التي كانت تحصلها مباشرة، وكان السكان(العزابة) معفون من المهام المعادلة للخدمة العسكرية { "حركة"، تأهب الجيوش، والنايبة على قبائل

الجيش}، ومن الأشغال الشاقة والاستدعاء، ولكن ليس مـن الضرائب التجارية. وعندما كان التفويت ينصب كذلك على الأرض، فإن السكان، الذين كانوا يدعون "عزابة خاضعين"، يصيرون مجرد مزارعين بالزاوية، حسب وضع سيدرس فيما بعد. لقد كان "العزيب" يتعلق بتفويت للسيادة أكثر مما كان يتعلق بهبة ذات مردود وكان رجال المخزن يمتنعون عن الدخول إليه. ومن جهة أخرى ولما كانت السيادة غير قابلة للتصرف أو التحويل، فإن المستفيد كان لا يمكنه أن يتصرف فيه، ما عدا أن ينقله إلى ورثته: فلم يكن بإمكانه أن يبيعه، ولا أن يرهنه، ولا أن يحبسه، ولم يكن لدائنيه أن يأخذوه منه. وفي يونيو من عام 1876، ذكر السلطان، وهو يتحدث عن زاوية تمصلحت (في الحوز): " لا أحد سواه(شيخ الزاوية) له حق التصرف في عزائبه وأصحابه، كما هو حال عزائب الشرفاء"(30).

ولما كان الامتياز ليس معارضا لسلطة السلطان، فإن هذا الأخير كان يمكنه أن يلغيه في كل لحظة. وعند كل خلافة، كان ينبغي على كل الإعفاءات الضريبية أن تتجدد: ولقد كانت حججا لتنقلات مكلفة جدا وتذكيرا بالبيعات، وفي معظم الأحيان كان السلطان يجدد الامتيازات التي منحها سابقوه(31)، ولكنه كان يتوفر أيضا على وسائل أخرى للمراقبة، فلم يكن يحرم نفسه من التدخل سرا في تعيين رؤساء الزوايا، وكان يعين إلى جانبهم "مقدمين" يكلفون بإدارة الملك والحفاظ على استمرار العلاقة بين السلطات المحلية والزاوية، وبالطبع مراقبة هذه الأخيرة. هكذا أوقف مولاي سليمان فجأة، في نهاية عهده، كل التنازلات عن الضرائبي لصالح زاوية تمصلحت، ولم يبق سوى على الإعفاء الضريبي الشخصي. وفي سنة 1827 طرد مولاي عبد الرحمان "المقدم" مولاي سعيد لأنه كان قد تلقى لتوه الحماية البريطانية ثم استدعاه برسالة وزيرية في دجنبر 1828 ولم يوجه له ظهير تعيينه إلا في عام 1830. فالزاوية كانت قد بلغت مستوى من المديونية نظرا لحياة البذخ والتبدير التي كانت تعيشها بالضرورة إلى حد أنه ابتداء من سنة 1868 بدا المخزن يتدخل مباشرة في إدارة شؤونها المالية، التي كانت تعرف تدهورا ملحوظا(32). مثال آخر: الزاوية الشرقاوية لأبي الجعد، التي كانت قوية في تادلة والشاوية، فابتداء من سنة 1895 أرسل المخزن معونات مالية إلى أخ الشيخ سي الحاج العربي، الذي كان له حضور في القصر. وفي عام 1901، قرر المخزن تقسيم الزاوية بين أخلاف العربي الذين تسموا "شرقاوة عرباوة" وبين عمهم، فاحتفظ الأولون بالأملاك والبيعات في القسم الجنوبي من تادلة، والآخرون في الشاوية والشمال الغربي لتادلة، في "بلاد المخزن"(33). على أن الغاية النهائية لسياسة المخزن لم تكن هي تدجين الزوايا: فالسلطان والموظفون الكبار كانوا ينتمون إلى نفس العالم الذهني كباقي أفراد المجتمع، وكانوا بالغي الحساسية تجاه سلطة التعبئة والتجنيد التي كانت لبعض الزوايا، إن الأمر كان يتعلق بالأحرى بتقويم وإثبات علائق قوى دقيقة ومتقلبة.

الأهمية الاقتصادية للأملاك

إنه من العبث هنا أكثر من أي مجال آخر إقامة تعميمات انطلاقا من حالات معينة، لأن الزوايا كانت من كل الأحجام، وكانت الظروف الجغرافية والإرث التاريخي والسياق الاجتماعي والعرفي تطبع آثارها بكيفيات متنوعة. على أن نسبة أملاك سلالات الأولياء يمكن أن تقوم في بعض المناطق، تتميز إحداهما مباشرة باتساع "عزائبها" :الشمال(الغرب وما قبل الريف) الذي سأعود إليه بعد حين، أما فيما عدا هذا، فلا يمكننا أن نضرب إلا بعض الأمثلة.

* **الأملاك المسقية لزوايا الجنوب الكبرى**

بشراء أو عطاء أملاك موجودة سلفا، أو بإعادة إحيائها، كانت الزوايا، الرئيسية قد شكلت أملاكا خاصة كانت مداخيلها تدخل دون شك بنسبة كبيرة في مجموع مواردها. ففي سنة 1975، أحصت إدارة الأحباس 1200 هكتار من الأراضي المسقية و 35000 نخلة محبسة من طرف زاوية تمغروت، التي كانت قد جمعت معظمها بدون شك في القرنين 17 و 18، زمن قمة إشعاعها(34). وتمثل هذه الثروات 5 في المائة من الأراضي و2.2 في المائة من نخيل مجموع السهل المتوسط لوادي درعة على حين أن نسبة النخل كانت أقل، احتمالا لأن بستان النخل قد ازداد اتساعا في القرن العشرين، بعد تشكيل هذه الثروة، أكثر من المساحة المسقية. تتضاف إلى ذلك الأملاك الشخصية لشرفاء الزاوية، التي أجهل أهميتها. ففي سنة 1807، حسب تقديرات بول باسكون، كانت زاوية تمصلحت جنوب مراكش، وقد كانت في أوجها تملك 2500 هكتار من الأراضي السقوية في أحواض أودية نفيس وجيكايا، و1/5 دورة مائية على الخطارات والسواقي، وفي سنة 1876 ثم في سنة 1905 كانت تملك 1500 هكتار موزعة على سبع عزائب ونفس كمية الماء(35). وبالقياس إلى المساحة المسقية بهذين الوادين في سنوات الستينات، فإن 2500 هكتار التي تعود إلى 1807 تمثل 3.6 في المائة من المجموع، وفي أثناء ذلك تم تحسين الشبكة المائية، ولكن فقط بإصلاحات طفيفة.

ومن حيث كونها كانت تعد من الملاكين الكبار، فإن بيوتات الصلحاء لم تكن مع ذلك، بعد قرنين أو ثلاثة من التوسع، قادرة على مراقبة منطقة قيامها الرئيسية. ولنذهب أبعد من ذلك. ولنسلم بان الزاوية الناصرية كانت تملك كحبس خمسة في المائة من السهل المتوسطي لوادي درعة. والحال، حسب دوفوكو، أن قصر تمكروت، الذي كان مملوكا تقريبا كله للزاوية، كان يشتمل بالذات على خمسة في المائة من "بنادق" السهل(1000 على 20.000). وهكذا، إذا كانت الزاوية غنية جدا فإن أفرادها، منظورا إليهم على المستوى الفردي، لم يكونوا أغنى من أي واحد من ساكني الواحة العاديين. على أن أنشطهم كان يشجعهم هذا الكفاف النسبي على محاولة تحسين أوضاعهم بتكوين ملكية خاصة، أو بإبراز قدراتهم الشخصية، أو

بالإقامة في منطقة أبعد. والحقيقة، هنا كما في القسم الأكبر من المغرب، لـم تكـن هناك ثروة إلا ثروة الرجال، ولم يكن العرض الدائم للسـلطة ليشـجع أبـدا علـى الانكفاء على أشكال من الاقتصاد الريعي.

زوايا صغيرة مدمجة في محيطها القروي

كانت الشياظمة، وهي منطقة انتقال بين السهول الأطلسـية المتوسـطة، وبـلاد البربر، مشهورة بأنها بلاد الأولياء، فشيوخ ركراكة كانوا يتوفرون فيها على تـأثير هائل(36) . ولقد كانت تنقسم إلى زوايا كبيرة وأخرى صغـيرة بـالنظر إلـى عـدد سكانها. ففي سنة 1908، كانت الزوايا الإثنا عشر الكبرى تتوفر على 205" من جياد" و 2900 "بندقية"، أي، حسب المعامل الذي تبنـاه المـاركيز دوسـغونزاك، 17400 نسمة، والإثنا عشر زاوية الصغرى على 10 إلى 20 كـانون لكـل واحـدة منـها. (حوالي 800 نسمة)، والقبيلة كلها علـى 3250 "حصانـا" و 22000 "بندقيـة"، أي 132000 نسمة (37). وهكذا تكون "الزوايا الكبرى" قد احتضنت 13.2 في المائة مـن مجموع الساكنة . ولعل من المفيد جدا أن يعرف حجم ثرواتها. ولسوء الحظ، فـإن الاحصائيات الضريبية غير كاملة(38). فهي تقسم القبـائل العديـدة للشـياظمة إلـى مجموعتين "الأحلاف" و "الدروع"، وتضاف إليـها الزوايـا أو تفصـل عنـها. ف "خرس" 1297/1880 حفظ لنا في دفترين: الأول يتعلـق بقبـائل أحـلاف والزوايـا والثاني بقبائل دروع وبعض الزوايا الثانوية، ولكنه لسوء الحظ ناقص، غـير أنـه يبدو بأنه لا تنقصه إلا بعض الصفحات. ويقدم دفـتر آخـر تقديـرات العشـور و القطعان بالنسبة للقبائل الرئيسية ومجوعات الزوايا، من 1890 إلى 1893، فالأرقـام بالنسبة للسنة الضريبية 1308/1891 تحسب على حدة "الزوايا الكبرى" المسماة زوايـا دروع وزوايا ركراكا. على هذا النحو، يمكننا وضع نسبها في كليـة المجموعـات المحصاة. ولكن هذه الأخيرة لا تغطي مجموع الشياظما.

إن النسب المحسوبة في الجدول رقم 1 تقدم لنا إذن إشارة أعلـى بـدل الرقـم الدقيق، بالنسبة للزوايا في الملكية القروية للشياظما. وعلى عكس مـا كـان يعتقـد سولونج-بودان 1847، فإن هذه الملكية كانت ابعد من أن تغطي أغلب الأراضي(39). على أن هذا الجزء كان، احتمالا، أعلى من جزء ساكنتها(1302 فـي المائـة عـام 1908) بالنسبة للأراضي المحروثة والماشية الكبرى، باعتبارها أنهما متلازميـن لأن العجول والجمال كانت تستخدم في عمليات الحرث. أما الماشـية الصغـرى، فلقـد كانت أقل أهمية بالنسبة لها، وهذا موقف مميز في جهات الموارد المتنوعة(...)

1880/1297	قمح	شعير	غنم	بقر	جمال
قبائل " أحلاف "	284.9	2408.6	17716	1402	250
قبائل " دروع" (ناقص)	247.1	1827.6	15503	1242	234
الزوايا	67.75	827.75	5475	638	115

الزوايا بالنسبة للمجموع في المائة	11.3	16.3	14.1	19.4	19.2
1891/1308					
قبائل و"زوايا صغرى"	59.6	680.25	86581	8300	636
الزوايا الكبرى	1.5	240.25	8836	1401	188
الزوايا الكبرى بالنسبة للمجموع في المائة	2.5	26.1	9.3	14.4	22.8

الجدول رقم 1 محاصيل وقطعان ماشية الشياظمة،حسب دفاتر "الخرس" لسنوات 1880 و 1891، قبائل وزوايا.

* بالخروبة المراكشية (1210).

أما مساهمتها في إنتاج القمح، فلقد حسبت عام 1891 على أحجام ضعيفة جدا لكي يكون لها مدلول. كما أننا نجهل ملكيتها الشجرية. وعلى اعتبار أن "الخرس" في عهد مولاي الحسن، لم يكن يتعلق إلا ب "الفلاحين"، فإنه يمكننا أن نقول بأن زوايا الشياظمة، منظور إليها في كليتها، والكثيرة بكيفية استثنائية، كان لها بالأحرى هيأة فلاحين ميسورين، دون أن تمثل في المنطقة قوة اقتصادية مهيمنة.

ويسمح "ترتيب" اولاد بوعزيز سنة 1901 بإقامة إحصاء كامل للزوايا هذه القبيلة المشهورة بأنها فقيرة في ساحل دكالة (الجدول رقم 2). فالمكلفون بالإحصاء جمعوا "المحارير"{المعفون} في "خمس" خلق بشكل مصطنع، وشمل 1051 مكلف من 4340، أي 24.2 في المائة من المجموع ولم يكن مدى وتوزيع ثروة هؤلاء يختلفان إلا قليلا عن مدى ثروة جمهور عموم الناس في القبيلة. ورغم ذلك، فقد كان المعفون، يتوفرون على قطعان من الماشية أهم، وبالأخص الماشية الصغرى، التي كانت تشكل المضاربة الرئيسية في المنطقة، ولعل إثبات هذه الحالة يستدعي عدة ملاحظات. فالعدد المرتفع للزوايا كان يقوم هنا كشاهد على موروث تاريخي. ثم إن الساحل كان قد لعب دور الحدود زمن البرغواطيين(ق12)، وبعده زمن الاحتلال البرتغالي. والمنطقة، التي أفقدت بذلك ساكنتها، كانت تزخر ب "صحاري" كان يمكن للأولياء أن يقيموا فيها . ولقد أحصى "الترتيب" 25 تجمعا جد متباين ومختلف: سلالات "غريبة" مثل ركراكة وحنصالة، "قائمون" على قبور شهيرة كقبر مولاي عبد الله أمغار، جد زاوية تمصلحت، في أطلال ميناء تيط، الذي دمر سنة 1513 ، دواوير صغيرة غامضة لشرفاء وأولياء. ولقد كانت تهيمن على المجموع زاويتي السايسية والاسماعيلية "سيدي اسماعيل"، القائمتين في الداخل، قرب حد الساحل والتيرس، ولقد كانت الثانية، وهي الأهم، تشكل مرحلة على طريق الجديدة – مراكش. ويميز "الترتيب" بخصوصهما أصحاب السلالة المقدسة(أهل الزاوية أو الشرفاء) عن الخدام. وقد كان خدام الزاوية الاسماعيلية موزعون على عدة دواوير(40).

على أن المقارنة بين أملاك هؤلاء وأولئك (الجدول رقم 3) تبرز اختلافا واضحا في الثروات، ويجب أن تضاف إلى ذلك المداخيل التي لا تحسبها هذه الوثيقة: أحباس الزاوية "زيارات"، الخ. التي لم يكن يطالها الخدام مباشرة. غير أن الأرقام تؤكد كذلك الانطباع الذي كانت تبرزه أرقام "خرس" الشياظمة: أن أعضاء الزاوية المحلية الأكثر ازدهارا لم يكونوا، إلا نادرا، ك "مقدم" السايسية وإخوته الذين كانوا لوحدهم، يدفعون 19 في المائة من مجموع ضرائب الشرفاء ، سوى "فلاحين "ميسورين أكثر أو أقل، ولكن ليس ملاكين كبار. أما فيما يرجع للخدام، فلقد كانوا أفقر حتى من عموم الناس. وهكذا، فإن ملكية الأولياء، وإن كانت قوية باستقرارها وامتيازاتها الضريبية، كانت تتميز بفقر محيطها القروي.

" العزائب " الممنوحة لزوايا الشمال الكبرى

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت هضاب مقدمة الريف، وقسم من سهل وادي سبو تجمع عددا استثنائيا من " العزائب " منحت لبعض كبريات الزوايا. ولقد حصل عبد المودن، في المصادر الضريبية، على أرقام العشور الذي كانت يدفعه الحياينة ذلك الذي قدر بالنسبة للشرفاء المعفيين منه: فلقد كان يمثل 12.5 في المائة من المبلغ النقدي للعشور سنة 1868/1285، و 30.9 في المائة من عشور القمح ونفس القدر من الشعير سنة 1884/1301، وعند أولاد عليان، وهي إحدى ثلاث قبائل المنطقة، كانت النسب سنة 1890/1308 تقدر ب 52.6 في المائة و46.4 في المائة (41). وفي نهاية القرن التاسع عشر، كانت زاوية وزان أكبر ملاك في المغرب. وكان قلب أملاكها الشاسعة مكون من "بلاد الضمانة" {من اسم الزاوية نفسها"دار الضمانة" حول وزان} والتي كان المخزن قد فوض لها السيادة، مع أنه كان يحتفظ فيها بممثل عنه(42).

	مجموع مساهمين	الجمال	الأبقار	الغنم و المعز	الخيول	البغال	الحمير	الشجر	البساتين	الزوجة	مساهمة متوسطة
مجموع القبيلة	4340	818	9423	12918	766	233	3845	9825	249	2656.5	24.7
بما فيها المعفيون	1051	247	2459	4042	179	95	862	2710	19	655.5	26.4
ب صفو في المائة مــن المجموع	24.2	30.2	26.1	31.1	23.4	40.8	22.4	27.6	7.6	24.7	

الجدول رقم 2 ثروات اولاد بوعزيز ومعفييهم المصرح بها في ترتيب 1901

	مجموع مساهمين	الجمال	الأبقار	الأغنام	الخيول	البغال	الحمير	أشجار	الزوجة	مساهمة عامة	مساهمة متوسطة
زاوية سايس											
المقدم و إخوانه	3	5	16	200	3	3	4	3	4.5	341.5	113.8
مجموع الشرفاء	43	21	92	370	15	23	33	60	34	1790.5	41.6
خدام زاوية	32	6	50	85	2	0	22	156	18.5	679.75	21.2
زاويـــة ســـيدي اسماعيل											
أهل زاوية	53	12	169	320	21	7	45	314	45	1914.9	36.1
خدام زاوية	306	56	663	896	40	6	268	1304	184	7054.0	23.0

الجدول رقم 3. ثروات زاويتي السايســـية والاســـماعيلية وخدامـــهما. قبيلـــة أولاد بوعزيز المصرحة لترتيب عام 1901.

وفي الغرب، كان إحصاء عزائبها سنة 1930 على النحو التالي:

	عدد الدواوير	عدد السكان	النسبة المائوية من عدد السكان
سفيان	44	4260	19
بني مالك الجنوب	35	3300	17.5
بني مالك الشمال			14

ففي سفيان الشرق، كان الملك المزروع يشتمل على 94 إقطاعـــة ممنوحـــة و 502 أربطة attelées (43)، فيما كانت عزائب الزاوية موزعة في منطقة على شكل قـــوس دائرة تمضي من فحص طنجة وجهة وزان إلى جهة الحياينة مشتملة على الغـــرب الأعلى على أنها لم تكن تملك أي شيء عند جبالة، وهـــي قبـــائل "ســـيبة" كـــانت تتحالف ضدها(44). مما يعني أن ثروتها كانت تنجم عن تظـــافر عوامـــل جغرافيـــة وسياسية: فمن حيث إنها كانت مرتبطة بفضائل المخزن عليها، التي لم تنقطع منـــذ المولى اسماعيل، فإنها كانت قد استقرت حول الطرق التجارية للشمال، مـــن فـــاس إلى العرائش، طنجة وتطوان، في مناطق إعمار قديمة. فلقد كان يمكن قطع أكـــبر قسم من الطريق الرابطة بين طنجة وفاس عبر وزان دون التوقف إلا في الأمـــلاك الشاسعة للزاوية، وكانت أسطورة تحكي بان السلطان كان قد منـــح الأرض التـــي تحيط بكل مكان تكون قد توقفت به البغلة التي كانت تنقل من فاس إلى وزان ابنـــة الولي (45). والواقع أن الزاوية كانت تملك أراض في بـــاقي البـــلاد، فـــي الريـــف

الشرقي مثلا، وشمال الأطلس المتوسط، والشياظمة(46). ولكن بنسب أقـــل كثـيرا. فمجالها الاقتصادي لم يكن يغطي مجال تأثيرها السياسي الـــذي كـان يمتـد إلـى ايمازيغن الشمال وإلى توات(47).

لم تكن وزان تحتكر"العزائب" ويمكن أن ينظر إلى قوس دائرة مقدمـــة الريـف على أنه منطقة الأملاك الكبرى بامتياز، وفي الهبط، أحصى ميشو بلـير13 سـلالة من الأولياء موزعة على 33 دوارا، و18 عزيبا لشرفاء وزان، و 2 لبريســول و 5 عزائب لأعضاء الأسرة الحاكمة، وواحدة لشريف بقالي، وواحدة لعيساوي. وهكـذا كانت وزان تتوفر في المجموع حسب تقديراته، على 2385 من اصل 4115 عزيـب في الهبط، أي ما يعادل 58 في المائة من مجموع العزائب و 6.6 في المائـــة مـن 3600 نسمة كانت تقطن المنطقة. ولم تكن العزائب غائبـــة عـن بـاقي المغـرب الأطلسي، ولو أنها كانت قليلة العدد بدون شك. ففي نهاية القرن التاسع عشر، كـانت الزاوية الشرقاوية في أبي الجعد تملك منها 19 متناثرة في معظم القبـــائل، 11 فـي تادلة وبني مسكين، و 9 أخرى في دكالة وشمال الرحامنة(48). إن بنية هذه الأمـــلاك الشاسعة الــكبرى كان ينبغي، فيما يمكن أن نعتقد، أن تحـــت علـــى أشـــكال مـــن الاقتصاد مختلفة عن أشكال البوادي. ولعل هذا سنشرع الآن في فحصه.

إدارة الأملاك

يجب أن نميز بعناية ما يتعلق بأصل الأشخاص الذين كــــانت الزوايـــا تسـتغل عملهم، عن نمط الاستثمار الزراعي، وعن استعمال الموارد ذاتها. ففي المكان الذي كان فيه الملك مجزأ منذ القديم، لم يكن الاستغلال يقدم أية سمة أصيلة: ولقد كـــانت تلك هي حالة الواحات الماقبل الصحراوية التـــي كـــان فيـــها الشـــرفاء والزوايـــا يستخدمون كغيرهم يدا عاملة من الحراطين(49). ولم يكن الأمر على نفس النحو فــي العزائب المتصلة.ففي العزائب التي منحت في نفس الوقت كالموارد الضريبية كـان السكان، الذين كانوا يسمون ب "المسلمين" livrés ، قـــد تحولـــوا إلـــى مزارعيـــن حقيقيين: ففي بداية القرن العشرين، في الشمال كانوا ينعمون ب "السكن، والكســـوة والمأكل" ولكن لم يكن لهم أي حق، لن كل شيء كان يملكه السيد. فلم يكن بإمكانـــهم أن يغادروا العزيب دون إذن من الشريف، فالفرار من عند الشريف كـــان يعـــادل الفرار من عند السلطان(...) ومع ذلك، فقد كان يمكن لعزاب أن يشتري حريتـــه إذا وافق الشريف مقابل 50 أو 60، أو 100 دورو(في سنة 1905، 150 إلـــى 300فرنـــك) ويذهب حاملا لترخيص. ويكمن للشريف أن يعير لمدة زمنية معينة عزابيـــه إلـــى شريف آخر، ولكن لا يمكنه أن يعطيهم ولا أن يبيعهم، ولا حتـــى أن يســـتأجرهم". ومثله مثل السلطان، فإن السيد كان له الحق على التركات المفتقدة لمـــلاك، ولكـــن الإقطاع الممنوح لم يكن قابلا للانتقال من العزاب إلـــى أولاده إلا إذا كـــان ظـــهير ميراث العزيب ينص على ذلك، وإلا فإن الورثة ينتقلون من جديد إلـــى الخضـــوع

لسلطة المخزن. ولقد كان هذا الأخير يحتفظ بحق مراقبة الأملاك الممنوحة، لأنه كان من حق العزابة أن يرفعون مطالبهم إلى نقيب الشرفاء، المعين من طرف المخزن(50). وإلى هذه الساكنة المتعلقة بوضع دقيق بالأرض، كانت تتضاف بصورة رئيسية على الأراضي المنتعشة بمبادرة من السيد، يد عاملة "غريبة" (الأفاقيين)(51) من أصول متنوعة: عبيد من الشياطمة خصوصا الذين كانت، في بداية القرن العشرين، تملك منهم "الزاويا العشرات"(52) ، عزابة منقلين، لاجئين مستفيدين من حق اللجوء على "الحرم" ، وقد كانوا كثيري العدد مثلا في زاوية سيدي محمد أو يعقوب في الأطلس الصغير، التي "جاؤوا إليها لطلب المأوى والحماية ضد العقوبات أو الانتقامات التي تعرضوا لها(53)، وأناسا عاديين أتوا ببساطة للبحث عن عمل، كالريفيين وجبالة، الذين كانوا يوجدون على أملاك وزان في جبل زرهون والريف الشرقي (54).

لنلاحظ أولا بأن أهل القبيلة المجاورين للأملاك لم يكونوا يأتون عن طيب خاطر للاندماج فيها، فلقد كان الناس يرون بدون شك، ومن الجهتين، بأنهم سيخسرون في ذلك أكثر مما سيكسبون الزاوية لأنه لم يكن لها أن تقطع الروابط بين دافعي الضرائب، وأهل القبيلة لنهم كانوا سيجازفون بفقدان حقوق الاستعمال على أرض مجموعتهم الأصلية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم فإن وضع اليد العاملة في الملك المخزني لم يكن له أية علاقة بنمط الاستثمار الزراعي السائد: فالعبيد، "المسلمين" أو الأحرار، كانوا يعينون بشكل مماثل على الإقطاعة التي كانوا يتولون زراعتها ك "خماسة"، أو مستخدمين مباشرة في الملك كرعاة، وخدم، وأجراء ضيعة، فلقد كانت، ظاهريا، العلاقة الشخصية بين السيد الحامي والمزارع هي التي تحدد مصير العلاقة وتضع حدا لأصل هذا الأخير كما تحدد حقوق الأول على الأرض سواء بسواء. بل إن لفظ "عزيب" نفسه كان يشير بلا تمييز إلى كل أنواع الأملاك العقارية، الممنوحة أو المكتسبة. وقد كان الناس لا يتذكرون دون حنين تلك الحقبة التي انقطعت بعنف تحت الحماية، بواسطة خوصصة العزائب والمواجهات اللامتناهية التي نتجت عنها(55).

في سنة 1974، تساءل الفلاحون، في دوار اولاد بنسعيد(الهبط)، عن لماذا تنتمي أراضيهم إلى الشرفاء الريسونيين في حين أن أصولهم ليست منها؟ وقد اقترحت عدة روايات على المحققين (56).

1 – رواية "فقيه" : لقد تم الاستيلاء على الأراضي في بداية القرن العشرين من طرف عبد الكريم الريسوني، "معادل الكلاوي في الشمال"، وإلى ذلك التاريخ كان بعض الشرفاء فقط قد أقاموا في الدوار.

2 – شيخ : كجزاء لهم على مساهمتهم في معركة الملوك الثلاثة، أو معركة وادي المخازن، التي جرت في النواحي، سمح السلطان للشرفاء بزرع المنطقة

ولقد أجبر اولاد بنسعيد، القليلي العدد، على الاعتقاد بملكيتهم للأرض حتى يبـــارك الله محاصيلهم.
3 – لقد شجع السلطان أسرا عديدة بما فيهم الريسونيين على الإقامة في الضواحـــي القليلة السكان لطريق فاس – طنجة.
4 – شريف ريسوني : منذ زمن طويل، كان يقيم بالدوار أناسا مـــن أولاد بنســعيد وشرفاء، كانوا قد استقدموا "مستخدمين" وهم نوع من العبيد للعمل عندهم.
5 – مستخدم : كتعويض عن مساهمتهم في معركة الملوك الثلاثة، منـــح السـلطان للريسونيين القرية وضواحيها.
6 – يصنف "ترتيب " 1902 الدوار بين عزائب شرفاء بن ريسول.

وفي سنة 1905 يفعل ميشو بلير نفس الشيء ويحكي في ســنة 986هـــ/1578-1579 كان السلطان السعدي مولاي احمد المنصور قد منحهم كل ساحة المعركة فـي ظهير "لم نتمكن من الاطلاع عليه" (57). مما لا يمكن أن يكون وليد المصادفة فبعـد سبعين عاما من ذلك لم يعد يستعيد هذه الرواية، المتطابقة مع الرقم 5 ، إلا صـاحب إقطاعة واحد من الشرفاء. ولم يكن وضع أصحاب الاقطاعات بأقل غموضا: فـهذا مزارع، مزداد سنة 1932، وقد كان ابنا لمستخدم أصله من الحوز، يحكي بأن أبـاه كان قد ألحق بدوار للعمل فيه ك "عبد"، مما يبدو أنه يعني بأنه لم يكن عبدا، وإنمـا كان يعيش في تبعية اقتصادية وشخصية كلية.

إذا كانت الهيئة العامة لثروات الزوايا الصغرى، التي ذكرنا بعض الأمثلة عنـها في دكالة، لا توحي بأي شكل مميز من الأراضي المزروعة، فإن الأمر لـم يكـن كذلك بالنسبة للعزائب الكبرى، وخصوصا عزائب الشمال. فالأسـياد لـم يكونـوا يكتفون دائما بشكل من الاقتصاد الريعي. وبعضهم، بما في ذلك شرفاء ذوي حظـوة ونفوذ كبير، لم يكونوا يترددون في التحول إلى ملاكين كبـار لـلأرض ، سـواء بواسطة جولات مراقبة على أراضيهم الخاصة في اللحظات الحاسمة من السـنة(58) أو حتى بالإقامة فيها بكيفية مستديمة. وهكذا، ففي سنة 1852، أتى الشـريف سـيدي احمد بن ريسول، بعد ما أجبره المخزن على مغادرة تطوان التي كان يمارس فيـها تأثيرا قويا، للإقامة في أملاك وادي المخازن التي أتينا على ذكرها، وفي " ظـرف عامين" كتب وزير فرنسا في طنجة يقول معجبا " توصل أحمد بـن ريسـول هنـا وسط صعوبات، من كل نوع، إلى خلق ملكية زراعية كبيرة توحي بمـدى ذكائـه وروح المبادرة لديه"(59). لقد كان السيد، في كل عزيب من عزائب الشمال، ممثـلا ب "مقدم" كانت له السلطة على العزابة، باستثناء جرائم الدم، والنزاعات مع الغربـاء عن العزيب، التي كانت تحال على ممثلي المخزن. لقد كان يقوم بوظـائف الحـث على خدمة الأرض وزرعها، وجمع الضرائب، وحراسة الملك. ودون مفاجأة، نعلـم بأنه كان يعوض غالبا عن كل ذلك بجزء من المحصول ومن الماشـية (60). ولقـد كانت بعض العزائب تأخذ هيأة ضيعات كبرى، مع بنايات تحيط بفناء واسع وأهريـة

وحولها كانت تتجمع مساكن المزارعين(61). وفي حدود معرفتي كان كل مزارع يشكل محترف زراعته، دون أن تتغير خدمة الأرض، على أن الاستثمارات كانت تذهب إلى جهة أخرى. إن استصلاح الأراضي كان يجب أن يتم بقدر ما كان السيد يتوفر على البذور ودواب الجر وعمالا لخلق إقطاعات جديدة. ولقد كانت لشرفاء وزان، الذين كانت عزائبهم تحدد علامات بارزة على طرق الشمال، إمكانية أن ينقلوا مواردهم من عزيب إلى آخر، وأن يسافروا في هذا القسم من البلاد مجانا الشيء الذي كانت له أهميته، لأن النقل كان باهض الثمن، ولعلي لم أجد لذلك أية إشارة. ومن جهة أخرى فإنه كان يمكن لأسياد الأملاك الكبرى أن يستثمروا مبالغ مالية مهمة في أعمال ضخمة، وبالأخص المائية(62)، وبذل مجهودات أكثر من خدامهم لزراعات التبادل خصوصا زراعة البقول والتشجير(63). وفي بداية القرن العشرين، عمل شريف تمصلحت، مولاي الحاج، الذي مارس مهامه من سنة 1873 إلى موته سنة 1906، على غرس الآف من أشجار الزيتون أحاطها بسور ضخم كان يحادي على أزيد من كيلو مترين طريق مراكش: ولقد كان الملك يدعى أكدال الحاج المصلوحي على غرار ملك السلطان جنوب العاصمة المجاورة. وفي سنة 1903، أشار بريفس إلى أن بستان زيتونه كان ينمو عاما بعد عام، عاملا على إطالة السور الشهير(64). ولما صار أكبر زارع للزيتون في الحوز، عمل الشريف على إقامة طرق عصرية للري المضغوط تكون قد أحدثت انفعالا هائلا في مراكش (65). ولقد كان الأمر يتعلق، بالنسبة إليه، بموقف انضواء، مؤمن تحت الحماية البريطانية، أمام السيطرة المتزايدة للمخزن على شؤون الزاوية، ولكنه انضواء دال على موقف مقاول قروي حقيقي، لم يكن ، فيما يبدو، ممثلا معزولا عنه. ولكن إلى أي مدى يمكننا أن نعمم؟ إن إحصائية عزائب الهبط في سنة 1905 المقارنة بالدواوير التي لم يكن لها أي امتياز في نفس المنطقة، تضيء بكيفية غير متوقعة سلوكين مختلفين (الجدول رقم 4).

لقد كان "عزابة" شرفاء وزان، وبكيفية محسوسة، أفقر من جيرانهم الأحرار، أما عزابة الشرفاء الآخرين فلقد كانوا أغنياء بدواب الجر وماشيتهم الصغرى، وبشكل أوضح بالماشية الكبرى التي كانت تشكل الثروة الرئيسية في الهبط .

	الخيام	السكان	دواب الجر	الغنم	الأبقار	الجياد
عزائب شرفاء وزان	452	2385	206	7600	2045	233
نفس الشيء بالنسبة ل100 من الساكنة	19.0	8.6	318.7	85.7	9.8	
عزائب أخرى	321	1730	166	7600	2260	237
نفس الشيء بالنسبة ل 100 من الساكنة	18.6		9.6	439.3	130.6	13.7
خلوط عديمي الامتيازات	3294	15535	1538	66300	17140	1596

نفس الشـــيء بالنســبة ل 100 مــن الساكنة	21.2		9.9	426.8	110.3	10.3

الجدول رقم 4. ثروات "عزائب" الهبط بالمقارنة مع الدواوير العديمـــة الامتيــازات للخلوط، حسب "سجل الوثائق والمحفوظات المغربية" 1905.

فالأولون ، وقد كانوا أسياد ل 18 عزيب في هذه المنطقة وحدهـــا، لـم يكونـــوا يهتمون بها أبدا، وكانوا يكتفون باستغلالها بكيفية خفيفة (66). أما الآخرون وقد كـــان من بينهم شرفاء بن ريسول المذكورين أعلاه، فقد كانوا متوقفين عن قــرب علــى أملاك أكثر تواضعا وكانوا، تبعا لذلك، مهتمين بالعمل على إثمارها. فعلى عزيبـــهم في وادي المخازن، كانوا يملكون علاوة على ذلك أهم بساتين و"بحـــائر" المنطقــة التي كان بطيخها الأصفر يتمتع بشهرة واسعة (67). ولقد كان عدد مهم من "عزابتــهم يتمتعون بوضع مريح حقيقي(الجدول رقم 5). وعلى حين أن في "ترتيب" 1902 كـان معدل مساهمة مركز ضريبي عند الخلوط العديمي الامتياز يقدر ب 25 على ســاكن واحد، فإنه كان يقدر ب 38 على ساكن واحد عند " معاير السود"، عـــدا الــثروات الخاصة بالزاوية، و 44 على ساكن واحد عند اولاد بنسعيد، وأيضا 37 على ســاكن واحد في العزيب الصغير لأولاد سلطان الذي كانت نصف ثرواته تملـــك لشــريف ومقدميه. فالآثار الحسنة لاحتلال طويل للأرض كانت تظهرهنا بادية.

وإجمالا، فإن اقتصاد الأملاك الكبرى لسلالات الأولياء كان يتميز عن اقتصـــاد البوادي الذي كان ذلك الاقتصاد يندرج فيه، بوجهين. فمن جهة، كان يكشــف عــن موارد هامة لإعطاء تلك السلالات دورا أساسيا في اســتصلاح الأرض وإحيائـــها. ومن جهة أخرى، كان يمكنه أن يحول، كما كان يفعل "الفلاحون" الميسورين، ولكـن بوسائل أكثر، نحو أنشطة المضاربات، المنتوجات القابلة للمتاجرة. ولقد كان يجـــد هنا وسيلة لتجديد ثروته بأن يصير أقل تبعية للوسط القروي. علـــى أن هــذا كـــان نتيجة سيرورة تمييز ذات أصل ديني. يمكننا الآن أن نجمل النظر إلى مجموعـــها. عن العلاقات الخاصة والشاذة عملت على تغيير وضعية الأرض والإنســان داخــل الأملاك الإقطاعية مذكرة بذلك بالأملاك الكنسية، الوحيدة الموثقـــة كفايـــة لأوربـــا الغربية في الوسيط المتقدم(68). فهنا وهناك، كانت تلك الأملاك تشتمل على نوع مــن أرض محجوزة تستغل مباشرة من طرف مزارعين يعينهم السيد، وعلى أراض كان هذا الأخير يأخذ عليها إتاوات متنوعة. ففي كلتا الحالتين، وعوض ملكيـــة كــبرى يجب أن تستثمر مباشرة من لدن جمهور خاضع، وهي ملكيـــة صـــارت مســتحيلة سواء بالمكان العام الضعيف للعبودية، كما بالمحيط الاجتمـــاعي للبــوادي الحــرة كانت الأمـــلاك الدينيـــة تجـــاورر، بلعبـــة أوضـــاع مرنـــة ومتنوعـــة، ملكيـــات صغيرة{إقطاعات أوربا الكارولنجية} شديدة الشـــبه إجمـــالا بالملكيـــات الصغـــيرة للتجمعات الحرة المجاورة Allodiales في أوربا الغربية، وقبلية في المغرب، التـــي بقيت مهيمنة، والتي كان مثال استغلالها التام يظل كأفق لجـــهود المزارعيـــن(69).

ومرة أخرى، فإنه لا ينبغي أن نخلط بين الملكيـــة الكبـيرة والأمـــلاك الإقطاعيـــة الكبرى، إن الوسيلة الاستثنائية التي كان يمثلها دوام الأملاك المكونـــة فـــي مقـــابل الحماية الدينية، لم تكن قد غيرت في العمق لا المجتمع الـــذي كـــان يســـمي ذلـــك "بركة"، ولا اقتصاده. ولكن كان يمكنها أن تجعله ينتفع من قوتها الكامنة في إعـــادة الإحياء، وبالتالي أن تجذب إليه من لا أرض لهم والفقـــراء الذيـــن كـــانت تقلبـــات الأحوال والأشياء قد همشتهم تماما. على أن هذه الملاحظات ستتضح أكثر بالتضـــاد وذلك بمقارنة الأملاك ذات الأصل الديني بالأملاك ذات الأصل الدنيوي.

	مساهمين	الجمال	الأبقار	الأغنام الماعز	الخيول	البغال	حمير	بساتين	دواب الجر	مساهمة كليـــة لكل ساكنة	مساهمة متوسطة
المعـــاصير السود											
الزاوية	؟	4	40	0	13	6	1	0	12	468.5	
أشياء أخرى	50	0	182	638	59	0	18	38.5	31.5	1920.5	38.4
أولاد سلطان											
الشرفاء	3	0	32	100	2	4	2	0	6	294.5	98.2
آخرون	8	0	35	110	5	0	1	0	5.5	293.5	36.7
أولاد سعيد	49	4	225	350	44	10	22	65.5	36.5	2147	43.8

هـــوامـــش

1 - Il n 'est pas inutile de rappeler que les aspects matériels étudiés ici ne sont que les à-côtés, reconnus à cette époque comme allant de soi, d'une histoire proprement religieuse, c'est-à-dire des interrogations ou des certitudes d'ordre métaphysique d'une partie de la population.

2 - Notamment Gellner E. , 1969, p. 74 – 80 et Morsy M. 1972, p.44 – 48 (Zaouïa Ahansal, Haut-Atlas central) : Pascon P., 1983, t.1,p.255 – 259 (zaouïs du Haouz, notamment l'Amgàriya de Tamesloht), Hammoudi A., 1980, p. 615 – 627 (zaouï Nàsiriya de Tamgrout, moyenne vallée de l'O.Dra), avec un utile rappel historiographique.

3)- C.H.E.A.M. n° 843 (Cne de la Porte des Vaux 1945 – 1946), p.128 – 129. Comparer avec les Imteddan, un canton des Seksaoua, in Berque J., 1955 , p.270 – 271 ; et comparaisons p. 272 – 276.

4)- Michaux-Bellaire E., 1911, p.445- 446.

5)- Foucauld Ch. de, 1888, p.52.

6)- Segonzac E. de, 1910, p. 94.

7)- Voir note 7, p.127 de la source. Dans deux tribus de cette confédération, la ziyàra est de 1/64 d'orge, à volonté pour le maïs, et une boule de beurre par tête de bovin, ibid, p.123.Berque J., 1955, p.277, mentionne un acte similaire, du XVIe siècle, recueilli chez les Mtougga, et en publie p.278 un autre de 1258 / 1840, d'une jmà'a des Seksaoua à un saint local.

8)- Berque J. 1955, tableau p.288 ; autre cas, Si Mhand d'Ammern, saint sourcier : 25villages et environ mille foyers lui versent chaque année 63 qx d'orge, 26qx de maïs, 161 kg de beurre, 12000 noix, 3 moutons, 1 boeuf ; le produit des dons et tournées serait cinq fois supérieur : ibid, p. 307.

9)- Voir note 9.

10)- A.E.M.D. , VOL.4 , f.215v°, A.Beaumier, « Note sur l'"influence des marabouts dans les contrées méridionales du Maroc, et sur le pays de Drâa », Mogador, 10 février 1847. En 1883 Foucauld commpte 1000 « fusils » à Tamgrout, environ 4000 hab : foucauld Ch. de, 1888, p.286 sq. vers 1930, Spillman, in Villes et Tribus, vol.9, p.155, n'y compte plus que 342 feux, don't 92 de marabouts Nàsiriyin, Aït Sidi Amer et Alawiyin et leurs serviteurs, et 250 feux de haratin. A titre de comparaison, en 1980, le registre des descendants de Sidi Ahmed u Mùsa, fondateur de la zaouïa d'Iliïg (Tazerwalt) mort en 971 / 1564, recensait 1335 foyers (une veuve, et une divorcée sans enfant à charge, comptant pour ½ foyer) : Pascon P. et alii, 1984, p.217 – 218.

11)- Exemple de la ges'a (grand plat) miraculeuse de la zaouïa Heddàwa, chez les Bni'Arùs, Jbàla de l'O. : elle était recouverte d'une étoffe ; le moqaddem y puisait avec une cuiller et en retirait sans jamais l'éuiser du couscous pour les hôtes : « Quel que soit le nombre de ceux-ci, fussent-ils des centaines, il n'y a pas d'exemple que la gueça'a ait jamais été vidée », Michaux-Bellaire E. , 1913, p. 238. A.E.C.P, vol.18, f. 158 Hr°-v°, Beaumier, « Note sur l'influence des Marabouts dans les contrées méridionales du Maroc », joint à Soulange – Bodin, n° 16, Mogador, 11 février 1847, mentionne un plat miraculeux similaire, à la zaouïa de « sidi Hosseïn Moula Bounou », dans la vallée de l'O. Dra.

12)- Segonzac E. de, 1910, p.126 – 127. Cette zaouïa recevait chaque année des présents du sultan, des caïds Glaoui et Goundafi, du de Taroudant, du chérif d'Ilig (Tazerwalt).

13)- Berque J. , 1955 ; voir aussi ibid., p. 314

14)- Foucauld Ch. de, 1888, p. 166 – 167.

15)- Pascon P., 1987, tableau p.74 courbe p.75.

16)- Ennaji M. et Pascon P., 1988, p. 134, n° 114, Mohammed b. Husyn au sultan, 26 rajab 1303 / 30 avril 1886, rabat, B.R.

17)- Pascon P..1987, p.77, écrivait, en l'absence d'informations plus précises : » Reste à prouver que l'existence et la répétition des disettes au cours du XIXe siècle a favorisé et aidé la Maison d'Illigh à constituer son patrimoine foncier. » La corrélation est en effet très nette, à l'exception des années 1275-1276/1858-1860, pour lesquelles les informations me manquent.

18)- Bouasla et-T., 1990, p. 116-117.

19)- Pascon P. et Wusten H., 1983,p.71.

20)- Voir à ce sujet les remarques de Berque J., 1937, p.229 et 231 ; et de Rosenberger B. et Triki H., 1973-1974, p.63.

21)- Doehaerd R., 1971, p. 146-147 et 158-159.

22)- Eichelman D.F., 1976, p.41. La destruction de Bouj'ad et la relégation des membres de la zaouia par Sidi Mohammed b. Abd Allah sont rapportées brièvement par A.E. B1, vol. 843. Salé, Mure, n° 106,27 février 1786, f.79 r°-v°, et ad-Du'ayyif, 1406/1986, p.188. Bukari A., 1409/1989, t.2,p. 152-163, analyse cette crise fort mal connue.

23)- El-Mudden A., 1984, p.332-334. Sa zaouia est mentionnée par Segonzac E. de, 1903, p. 226-227 ; ses descendants, nombreux et riches, possédaient alors un autre domaine à Aïn Tabuda (Bni Sadden).

24)- Voir note 23n et ibid., p.69.

25)- Lazerev G., 1966, p.42-43.

26)- Michaux-Bellaire E. et Salmon G., 1905-1906(2). T.6, p.313-314.

27)- Lahlimi A., 1967, p.14-15.

28)- Sur sa demande de protection et son retentissement politique, Miège J.-L., 1962-1963, t.4, p. 47-54 ; bibliographie ibid., p.47 n.2.

29)- Michaux-Bellaire E. et Salmon G., 1905-1906(2), t.5, p.72 ; voir aussi p. 75-79 ; Michaux-Bellaire E., 1904,p.74-75.

30)- Pascon P. 1983n t.2p.62 partie arabe : le sultan au caid Mohammed Bendawud,11 Jumada I 1293/4 juin 1876.

31)- Les détenteurs de privilèges trouvaient à cette obligation une contrepartie avantageuse. Les exemptions étaient la plupart du temps renouvelées par une formule simple et globale, et comme, jusqu'au règne de Mulay Hasan, le Makhzen n'avait pas pris la peine de se constituer de véritables archives, il lui fallait se référer aux détenteurs eux-mêmes des titres originels pour s'en faire rappeler la teneur. Eickelman D.F., 1976, p. 52, remarque à ce propos du Makhzen, autour du statut des zib-s de la zaouia de Bouj'ad.

32)- Pascon P., 1983, t.1,p.280 et 282-284.

33)- Historique détaillé par Eickelman D.F., 1976, p.239-251 : les Arbawa ripostèrent plus tard en soutenant activement Mulay Hafid, qui confirma leur chef comme seul cheikh de la zaouia.

34) - Hammoudi A., 1980, p.627.

35) Pascon P., 1983, t.i, p.275-279, 286 et 290, carte entre p. 286 et 287 ; t.2, p.62 et 86 partie arabe ; tableau t.1, p.132, des superficies irriguées de nos jours, etp.100 sur les améliorations apportées aux xxe siècle au réseau hydraulique.

36) A.E. M.D., vol. 4, ff. 201 v°-202v°, soulange-Bodin, »Recherches sur les contrées méridionales du Maroc ; Les pays du Sous et de Tafilelt ; les Caravanes de Tombouktou ; les provinces de Chiadma et de Haha », Mogador, 11 février 1847 ; Aubin E., 1904 p.15 ; Brives A.1909, p.77, 364. Mla zaouia Nasiriya de Tamgrout y disposait par ailleurs d'une grande influence politique. A la mort de Mulay Hasan, le chérif de Tamgrout intervient pour apaiser la révolte d'une partie des tribus Chiadma contre leur caïd : A.E.N.S., vol.180, f.36 r°, Pellegrini, n° 18, Mogador, 24 octobre 1894.

37) Segonzac E. de ,1910,p.417-419 et 421. En 1846, « la tribu de Chédma (...) compte dit-on de 15 à 20,000 fantassins et de 2 à 3,ooo cavaliers » : A.E. C.P., vol 18, f.145 r°, Léon Roches, Tanger, 30 janvier 1847, copie.

38) B.R., reg.334 (année 1880), complète par le reg.335, pour la même année, des « tribus Dru des Chiadma », où tribus et zaouias ne sont pas classées à part ; reg.396, p.1-2. Les tribus mentionnées dans ce dernier registre sont les Dra. Lgurimat, N'irat, Meskala, Hansan et Ahlaf (en 1308/1891 seulement). Les chiffres présentés dans le tableau ont été recalculés ; certains diffèrent du tableau de synthèse présenté dans le registre.

39) A.E. M.D., vol ?4, f.202 r°, voir note 40.

40) Le terme de zib n'est pas employé par le registre à leur propos, mais l'est pour une autre zaouia.

41) El-Mudden A., 1984,p.200 taleau 12,201 n.4 205 et tableau 13, 206 n.4 et tableau 14, d'après B.G., registre Belyamani, ms. 10933, microfilm n°4, p.57, et plusieurs registres de la B.R. Dans les années 1960, dans deux fractions des Hayaïna, 38 et 42% de la superficie appartenaient à des chorfa des Ouezzane ; c'était la proportion maximale dans cette région, cf. Lazarev G., 1966, p.42-43.

42) Brives A., 1909, p.228-229 ; administration d'Ouezzane en 1903, décrite par Aubin E. 1904, p.480-483 : en 1911 : Michaux-Bellaires E., 1911, p.354.

43) Le Coz J., 1964, t.1, p.303-305 et carte p.306, localisation des zib-s de la zaouia d'Ouezzane chez les Sefyan.

44) Lazerev G., 1966,p.43-44 ; voir aussi Aubin. E., 1904, p.475.

45) Aubin E. 1904, p.460, de Mazariya (Hejjawa) à Ouezzane, juillet 1903 ; p.474-475, légende recueillie à Ouezzane, à propos de fille de Mulay t-Tayyib (d.1768). Le nom du sultan, Mulay Sliman, figurant dans la légende, est une erreur.

46) Duveyrier H., 1893,p.206 et 208-209 (Kebdana et plaine de Bu areg, Rif oriental) ; Segonzac E. de 1903, p.60 (Snada , Rif méditerrannéen) et 232 (Bni Yazga, N.E. du Moyen-Atlas) ;Doutté E.1914,p.362(Chiadma).

47) Em-Moudden A., s.d. ; p. 146-147 et n.22 p.153, montre par exemple le chérif sollicité par le sultan de désigner le caïd de deux fractions des Giata, tribu sur laquelle le Makhzen n'avait guère d'influence directe. En 1843, il est solllicité par le sultan Mulay'Abd et-Ragman d'arbitrer le conflit avec les Zemmour : A.E.C.P., vol 9, f.115 r°, de Nion, n° 154, Tanger, 15 Juillet 1843.

48) Eichelman D.F., 1976, carte p.50-51. La majorité de ces 'zib-s étaient propriété melk d'un membnre ou d'un segment de la famille du cheikh, et non des « gens de la zaouia » : cf.ibid., p.259-260 n.13.

49) Exemple chez les chorfa du Mdagra, vallée de l'O.Ziz, au N. du Tafilalt, Berriau, 1904-,p.126.

50) Michaux-Bellaire E. et Salmon G., 1905-1906(2), t.(,p.75-78. Exemple développé dans I.A.V. S.E. Doukkala 1972-1973, binômeT3n t.1 non paginé :'zib des chorfa Begliyin, tribu des Oulad 'Amor (sud des Doukkala).

51) Bouasla et-T., 1990,p.118, le sultan au caïd Msaddeq b. Mbarek et aux amin-s des 'Awnat(Doukkal), 19 rajab 1302/4 mai 1885 : précise, en réponse à une plainte de la Zaouia Tunsiya, que la dime doit être perçue sur les 'azzaba appartenant à la tribu, non sur les membres de la zaouia ni sur leurs 'azzaba afaqiyin.

52) Brives A., 1909, p.80 ; voir aussi p.77. De même, le chérif de Ouezzane possédait 700 esclaves, d'après un rapport du 6 juillet 1889 (Ennaji M., 1994, p. 21 et 200 n.26, d'après Rhita Aouad.. Aspects de l'esclavage marocain 1880-1922. Thèse inédite, Université de Provence, p.34).

53) Segonzac E. de, 1910, p.126.

54) Duveyrier H., 1893, p.208-209 ; Segonzac E. de, 1903,p.92-93.
55) Cette nostalgie a été exprimée par Berque J., 1938, p.31, et ne doit pas être prise au pied de la lettre : avant 1912, maître et 'azzab « vivent en une bonne entente, faite d"imprecision juridique, d"équilibre des forces et d"esprit du vieux temps. »
56) I.A.V.S.E. el-Qsar el-Kebir (Larache) 1974-1975 ; binômes n° 78(K1), p.7-11, et n°82 (K2), p. 56-58.
57) Michaux-Bellaire E. et Salmon G., 1905-1906(2), t.5,p.95-96.
58) Exemple : en juillet 1903, les chorfa d'Ouezzane « se sont partagé la besogne en se répandant dans tout le pays pour surveiller leurs travaux agricoles(des "zib-s) ». La visite du chérif sur le domaine n'a rien d'une ziyara : « quand il vient, il est vêtu d"une vulgaire djellaba noire, et il apparait comme le plus gros propriétaire rural du district, qui vient surveiller son moqaddem dans la gestion de ses intérêts. » Aubin E., 1904, p.459-460.
59) A.E.C.P., vol .27, f.157 r°, Jagerschmidt, n° 122, Tanger, 4 août 1854 ; voir aussi f.160 v°.
60) Michaux-Bellaire E. et Salmon G., 1905-1906(2), t.5,p.76.
61) Berque J., 1938,p.26-27 ; exemple du 'zib de Mazariya (Hejjawa), décrit par Aubin E. 1904, p. 459-460.
62) Pascon P. et alii, 1948, p.24-25 et 27, donne deux exemples d'aménagements de terrains dans le Sus el-aqsa , au début du XVIIe siècle, conduits par la zaouïa d'illig. Celle-ci achète en 1590 une séguia et un mesref pour 350 uqiya-s ! en 1621, la réfection de la séguia et du réseau d'irrigation lui coûte 8000 uqiya-s ; en 1627, l'aménagement du terrain, nivellement, épierrement, défrichement, des rigoles d'irrigation, et la plantation, 1030 uqiya. Les travaux ont coûté beaucoup plus cher que le sol et le droit d'eau.
63) Par exemple en 1904, dans les Chiadma, un chérif fait construire une séguia de 500m, et un réservoir, répartissant l'eau dans des jardins où il a développé le maraîchage : Lemoine P., 1905, p.26. A Mazariya (Hejjawa, vallée de l'O Sbou), un chérif d'Ouezzane « crée en ce moment un vaste potager autour de son azib. De jeunes oliviers, des figuiers, de la vigne, plantés au cordeau, feront dans quelques années un jardin rayissant. » Brives A., 1909,p.229-230.
64) Cunninghame G., 1898,p.302 et306 ; Segonzac E de 1903,p. 237-238 ; Aubin E., 1904,p.49 ; Brives A., 1909,p.140 et 152-153. Balansa B., 1868,p. 327, signalait déjà, visitant Tamesloht : » de vastes plantations d'oliviers l'entourent poresque de tous côtés. » En 1966, les 40 chorfa de Tamsloht exploitent 30 000 oliviers : Flouriot J. 1966,p.99-100.
65) Pascon P., 1983,t.1,p.289.
66) Voir pour le Haut-Gharb, les remarques de Berque J., 1937,p.229.
67) Segonzac E.de.1903,p.4.
68) Synthèse sur les domaines de l'époque carolingienne et de l'Angleterre saxonne dans Fossier R.,1982, t.1,p.480-483. Sur la modification de statut, ibid, p. 482 : les tenaciers, par le jeu des successions, exploitant de fait des tenures très diverses, « les redevances glissaient du tenacier au manse (i.e. la pièce de terre exploitée) et celui-ci, quel qu "ait été son statut, devait les acquitter. Ceci explique l "uniformisation de la condition paysanne autour du colnat et l"apparition d"une dépendance intermédiaire s'appliquent, mutatis mutandis, au statut des "azzaba.
69) Nous pouvons encore comparer, dans les deux cas, le rôle du pouvoir central (qui, dans l'Empire carolingien comme au Maroc précolonial, ne s'exerçait directement que sur une partie du territoire) dans la configuration des domaines ? Au Maroc, les sultans ont miltiplié les 'zib-s « livrés » avec la terre, dont les tenanciers étaient attachés au sol, et qu'eux seuls pouvaient créer ; en Europe, au IXe siècle, les Empreurs ont favorisé le modèle du domaine diparti, comprenant une réserve cultivée par des esclaves et des tenanciers, et des tenures de colons devant corvée et autres redevances. »De toute évidence, la diffusion de ce type de grande propriété, peut-être afin d'harmonier les ressources fiscales et ecclésiatiques- et par voie de conséquence, celles des nobles qui servaient l'Etat carolingien. » Fossier R., ibid., p.483.
70) - Remarques de Jamous R., 1981, p. 100, 106, 119, 178, chez les Gel'aya (Iqar'iyen) du rif oriental.
71) - Foucauld Ch. de, 1888, p. 113 ; Segonzac E. de. 1910, p. 192.